



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الأولى - الدورة الخريفية 2009 - العدد: 09

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 07 محرم 1431
الموافق 24 ديسمبر 2009

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 09 صفر 1431

الموافق 24 جانفي 2010

فهرس

محضر الجلسة العلنية الثانية عشرة ص 03

■ أسئلة شفوية.

محضر الجلسة العلنية الثانية عشرة
المنعقدة يوم الخميس 07 محرم 1431
الموافق 24 ديسمبر 2009

زميلاتي، زميلاتي،
السادة الحضور،
السلام عليكم.

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يطيب لي أن أوجه إلى معالي السيد وزير الطاقة والمناجم، السؤال الشفوي التالي نصه:

سيدي الوزير، في صيف كل سنة من السنوات يعاني سكان الجنوب من اضطرابات ونقص حاد في الكهرباء وانقطاعات متكررة.

رغم قساوة الطبيعة وحرارة الجو، إلا أن التبريرات المقدمة من طرف الشركة المعنية لم ترق إلى مستوى القضاء على هذه الظاهرة، مما يقلق سكان الجنوب وينغص عليهم معيشتهم.

سيدي الوزير، ماهي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة للحد من هذا المشكل، وماهي الاحتياطات الواجب اتخاذها في هذا الشأن؟
تقبلوا السيد الوزير، خالص المودة والتقدير والاحترام وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد أحمد بابا والكلمة الآن للسيد وزير الطاقة والمناجم للرد على السؤال المطروح.

السيد وزير الطاقة والمناجم: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،
السيدة والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل.
شكراً للسيد عضو مجلس الأمة أحمد بابا على

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الطاقة والمناجم؛
- السيد وزير الموارد المائية؛
- السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف؛
- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛
- السيدة وزيرة الثقافة؛
- السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

**إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة
والدقيقة الخامسة والخمسين صباحاً**

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.
يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة الاستماع إلى أسئلة شفوية سي طرحها عدد من الزملاء حول قطاعات مختلفة وكذلك إلى ردود السيدة والسادة الوزراء المعنيين.

إذن بعد الترحيب بالسيدة والسادة الوزراء ومساعدتهم، نشرع الآن في الاستماع إلى الأسئلة المبرمجة في هذه الجلسة وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد بابا صاحب السؤال الشفوي الأول المتعلق بقطاع الطاقة والمناجم.

السيد أحمد بابا: بسم الله الرحمن الرحيم.
بسم الله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى.

سيدي الرئيس الفاضل،
معالي السادة الوزراء،

اتخاذ الإجراءات اللازمة في صيف سنة 2010 لأن الأمر لازال لا يطاق بالنسبة للسنوات الفارطة، فعلا المواطنون يعانون لما يدخل فصل الصيف لأنه كما تعلمون فإن الطلب على الكهرباء زاد بكثرة نظرا لتدخل الدولة وهي مشكورة على تخفيض فاتورة الكهرباء فالطلب زاد بكثرة ونظرا لذلك فالشركة غير جاهزة للتكفل بهذا الطلب الزائد مما أدى إلى خلل حقيقي وفعلي يعاني منه السكان في هذه المناطق.

أرجو أن تتكفل الوزارة والسيد الوزير برسم خطة جديدة وفعلية قبل حلول الصيف وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا، أظن أن السيد أحمد بابا يوصي السيد الوزير الذي يبدو متفقا معه في الموضوع، ننتقل الآن إلى السؤال الشفوي الموالي، دائما في قطاع الطاقة والمناجم وأحيل الكلمة إلى السيد عاشور عموري.

السيد عاشور عموري (نيابة عن السيد لزهاري بوزيد): شكرا السيد الرئيس.

سيدي الرئيس،

أصحاب المعالي،

زميلاتي، زملائي،

الحضور الكريم،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 08 مارس سنة 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني سيدي الوزير أن ألقى على سيادتكم نص السؤال الشفوي: وضعت الحكومة برنامجا وطنيا للتحكم في الطاقة منذ مدة، لذا سيادة الوزير، ماهي أهم معالم هذا البرنامج؟ وماذا عملت الوكالة الوطنية لاستغلال الطاقة وترشيدها على أرض الواقع لتجسيد ذلك البرنامج؟ شكرا.

اهتمامه بالقطاع ونقله لنا انشغالات مواطني سكان الجنوب.

كما تعلمون، تتميز مناطق الجنوب بارتفاع درجات الحرارة في الصيف، مما يدفع بالمواطنين إلى اللجوء بكثرة إلى استعمال مكيفات كهربائية والتبريد، وهذا يشكل ضغطا على شبكات التوزيع ويؤدي إلى انقطاع التيار الكهربائي ويسبب أضرارا للسكان.

وتحضيرا للموسم الصيفي لسنة 2010 وضعت شركة سونلغاز خطة عمل تهدف أساسا إلى شراء معدات وأجهزة، دعم وبناء محولات كهربائية، تقوية شبكات النقل الكهربائية، وعليه وفي إطار الخطة التي تمس ولايات: بسكرة، غرداية، الوادي، ورقلة، الأغواط، إليزي وتمنراست سيتم إنجاز 400 كلم من الخطوط ذات الضغط العالي والمنخفض و160 مركزا كهربائيا و300 محول متنقل بهدف الرفع من القدرات على مستوى مراكز التوزيع العمومي.

وفي انتظار تنفيذ هذه المشاريع تسعى سونلغاز إلى تقوية كل الوحدات، وعند الضرورة وفي حالة انخفاض التوتر إقامة غرف متنقلة لتلبية احتياجات المنطقة.

بالنسبة للمدن المزودة عن طريق المحطة الكهربائية التي تشغل ب (Diesel) فقد تم تشغيل المحطة الجديدة لتمنراست بطاقة 40 ميغاوات ومحطة برج الحواس في ولاية إيليزي بطاقة 1.5 ميغاوات.

وقبل أن أختم كلمتي، يجب التذكير بأن الدولة قد خصصت ميزانية معتبرة لتعزيز الشبكات الكهربائية ولتحسين الخدمات في مختلف مناطق الوطن.

أتمنى أن أكون من خلال هذه المعلومات قد أعطينا لمواطني ولايات الجنوب صورة تبعث فيهم الأمل وأشكركم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الطاقة والمناجم، أعود فأسأل السيد أحمد بابا هل يريد أخذ الكلمة للتعقيب؟ تفضل.

السيد أحمد بابا: شكرا سيدي الرئيس. في الحقيقة الأمل مازال معقودا، لكن لا بد من

المازوت والتقليل من أثر التلوث الذي يتسبب فيه النقل بالمناطق الحضرية، وهذا بوضع آلية مالية من شأنها أن تسمح للخوادم بالاستفادة من قروض بدون فوائد تمكنهم من تحويل سياراتهم للسير بالغاز المستعمل كوقود.

ثالثا: برنامج أوج الصناعة، يهدف هذا البرنامج إلى اقتراح إجراءات ملائمة للتحكم في استهلاك الطاقة لدى الصناعيين بغية تقليص كلفة الإنتاج وتحسين المردودية ويتمثل أساسا في إعداد دراسات حول كيفية تطبيق مشاريع الفعالية الطاقوية للقطاع الصناعي.

رابعا: برنامج الاقتصاد في البناء، يهدف هذا البرنامج إلى تقديم الدعم المالي والتقني الضروري لإنجاز 600 مسكن بحد أعلى من الرفاهية وبالتقليل من استهلاك الطاقة في مجال التدفئة والتكييف وهذا بالشراكة بين الوكالة الوطنية لتطوير وترشيد استعمال الطاقة (APRU) وديوان التسيير والترقية العقارية (OPGI).

خامسا: برنامج الطاقة الشمسية في الجزائر (ALSOL) يهدف هذا البرنامج إلى ترقية سخان الماء الشمسي وتهيئة الظروف الملائمة لقيام سوق مستدامة للطاقة الشمسية في الجزائر، ومن المتوقع في هذا الإطار أن يتم توزيع أكثر من 1000 سخان ماء شمسي على الأسر وعلى قطاع الخدمات.

سيدي الرئيس، السيدة والسادة أعضاء الحكومة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل يسمح تنفيذ هذه البرامج بتحقيق عدة أهداف أهمها مايلي:

- إقتصاد في الطاقة سنويا، مما يحقق إيرادات إضافية للبلاد.

- جلب استثمارات وخلق مناصب شغل جديدة.

- الحفاظ على البيئة بحيث يسمح بتفادي انبعاث

حوالي 1 مليون طن من غاز ثاني أكسيد الكربون (CO₂) في الهواء.

وفي إطار البرنامج الخماسي 2010 - 2014 يقوم القطاع حاليا بتحضير مخطط طموح يهدف خاصة إلى توزيع 5 ملايين مصباح التي تستهلك طاقة أقل

السيد الرئيس: شكرا للسيد عاشور عموري والكلمة الآن للسيد وزير الطاقة والمناجم.

السيد وزير الطاقة والمناجم: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، أود في البداية أن أشكر السيد عضو مجلس الأمة السيد بوزيد لزهاري على الاهتمام الذي يوليهِ للقطاع وعلى سؤاله المتعلق ببرنامج التحكم في الطاقة.

كما تعلمون لقد حدد قانون سنة 1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة شروطا ووسائل تنفيذ سياسة وطنية للتحكم في الطاقة والتمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير وترشيد استخدام الطاقة (APRU)، الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والبرنامج الوطني للتحكم في الطاقة.

ومن أهداف هذه الاستراتيجية تحديد أولويات للفترة 2007 - 2011 لقطاعات: الصناعة، النقل، البناء والفلاحة مع التركيز على الاقتصاد في استهلاك الكهرباء والمازوت بخصوص الإنارة، إنتاج الماء الساخن الصحي، التبريد، الضخ والسقي.

وقد تم توزيع هذا المخطط على برامج وهي:

أولا: برنامج الاقتصاد في الإنارة ويهدف إلى الاقتصاد في الطاقة والعمل على ظهور سوق وطنية للمصابيح ذات الاستهلاك المنخفض من خلال توزيع مليون مصباح يستهلك طاقة أقل عبر كامل التراب الوطني والعملية جارية بواسطة وكالات شركة سونلغاز بالتوازي مع حملة إعلامية للتعريف بالمزايا المرتبطة باستعمال المصابيح المقتصدة للطاقة.

للإشارة فإن السوق الوطنية تقدر حاليا بحوالي 30 مليون مصباح.

ثانيا: برنامج الهواء النقي، يهدف هذا البرنامج إلى دعم عملية تطوير استعمال الغاز كوقود لتخفيف الضغط على الأنواع الأخرى من الوقود، خاصة

الهوائية وغيرها من اللوازم والتجهيزات الكهربائية لا تعمل وفي كثير من الأحيان معطلة نتيجة لهذه الظاهرة. والسؤال المطروح هو، ماهي الإجراءات المتخذة في هذا الشأن لتقوية عامل الضَّغَط الكهربائي في هذه الولاية خاصة والولايات الأخرى التي تعاني من نفس الظاهرة؟
شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد خوجة والكلمة الآن للسيد وزير الطاقة والمناجم.

السيد وزير الطاقة والمناجم: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،
السيدة والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،
أشكر السيد محمد خوجة نيابة عن السيد حسين داود عضو مجلس الأمة، وقبل أن أجيب عن سؤاله المتعلق بضعف الطاقة الكهربائية بولاية المسيلة، أود أن أشير إلى أن الاستعمال الكثيف للآلات الكهربائية خلال الصيف وارتفاع الاستهلاك يسبب ضغطا على الشبكات الكهربائية ويؤدي إلى تعطلها وتسجيل بعض الاضطرابات.

ولمعالجة هذه الوضعية قامت مصالح سونلغاز بعدة إجراءات أهمها:

- إنجاز أربعة خطوط رئيسية ذات توتر متوسط وهي، محصل، بلدية خبانة، بلدية أولاد دراج، المدينة خمسة، بلدية المسيلة.

- إنجاز أربعة عشر محولا كهربائيا، ذي توتر متوسط ومنخفض وزيادة في القدرة على مستوى 99 محولا كهربائيا.

- إعادة تأهيل وتقوية خمسة عشر خطا كهربائيا ذي توتر منخفض.

- شراء أجهزة ومعدات ثابتة ومتنقلة وتوسيع وتقوية الشبكات.

وبهذا الخصوص، أريد أن أعلمكم بوجود بعض المشاكل التي تعرقل وتؤخر إنجاز المشاريع الموجهة

وتركيب حوالي 9000 سخان ماء شمسي فردي وجماعي بحلول 2014 وأشكركم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، فاتني القول بأن السيد عاشور عموري طرح السؤال نيابة عن زميله السيد لزهاري بوزيد، أعود فأسأل السيد عاشور هل تريد تعقيبا؟

السيد عاشور عموري: ليس لدي تعقيب، شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عاشور، شكرا للسيد الوزير، ننتقل الآن إلى السؤال الشفوي الموالي ويطرحة السيد محمد خوجة نيابة عن زميله السيد حسين داود، دائما مع قطاع الطاقة والمناجم.

السيد محمد خوجة (نيابة عن السيد حسين داود): بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدة والسادة الوزراء، أعضاء الحكومة الأفاضل،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 08 مارس سنة 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،
يشرفني أن أطرح على معالي السيد وزير الطاقة والمناجم السؤال الشفوي التالي نصه:

رغم الإمكانيات الكبيرة التي تتوفر عليها بلادنا في مجال الطاقة الكهربائية والأكثر من ذلك أننا نصدر هذه الطاقة إلى بعض البلدان المجاورة ولكن تبقى ولاية المسيلة وبعض الولايات الأخرى خاصة في فصل الصيف عاجزة عن توفير الكهرباء لسكانها نظرا للضغط وضعف الطاقة الكهربائية، فالمكيفات

السيد الرئيس: السيد خوجة يثمن الجهود المبذولة من طرف الوزارة ويرفع بعض الالتماسات إلى السيد الوزير، الذي بدوره سوف يتبناها، والآن ننتقل إلى السؤال الشفوي التالي المطروح من طرف السيد بوجمعة صويلح يوجهه إلى السيد الوزير الأول.

السيد بوجمعة صويلح: شكرا سيدي الرئيس. بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛ السيدات والسادة الحضور، سلام الله عليكم.

بادئ ذي بدء، دفعا للعمل البرلماني وترقية الأداء التشريعي، رأيت أن سؤالي يهم عدة قطاعات وزارية، ابتداء من وزارة التعليم العالي إلى وزارة العدل، فوزارة التشغيل، وسؤالي يتعلق بالتكوين والتربص في شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة.

سيدي الرئيس، أذكر أنه سبق لي أن طرحت هذا السؤال منذ تقريبا ثماني سنوات، آنذاك كانت الإجابة على السؤال وفق تلك الفترة، إلا أن هناك مستجدات حصلت حول التكوين تطلبت أيضا التحيين والمواصلة فسبق أن تبين للجنة الوطنية لإصلاح العدالة أن هذا التكوين به انفتاح وتفتح كبير وأن هذا التكوين هو التكوين الوحيد الذي يلتحق به الطلبة بدون إجراء مسابقة، لحاملي شهادة الليسانس في الحقوق وشهادة في علوم الشريعة وأيضا شهادة معادلة ولاحظت لجنة إصلاح العدالة أن هناك تدنيا في المهنة ويرجع إلى مستوى التعليم الجامعي ولاحظت أن هناك انخراطات وطلبات في هذا التكوين في الجانب الكمي على حساب الجانب النوعي، إلا أن اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة رأت واقترحت ضرورة الاحتفاظ بهذا التكوين وضرورة مواصلته من خلال لجنة ثلاثية تتكون من قضاة برتبة رئيس غرفة ومن محامين معتمدين لدى المحكمة العليا أو مجلس الدولة لأكثر من عشر سنوات خبرة ومن أساتذة جامعيين لهم رتبة أستاذ في التعليم العالي وأستاذ محاضر، وأوصت لجنة إصلاح العدالة على أن يمدد هذا التكوين لمدة سنتين اثنتين بدلا من سنة.

لتحسين نوعية الخدمات وتلبية احتياجات المواطنين وهي على سبيل المثال:

1 - نقص الأراضي لإنجاز ثلاثة مراكز كهربائية ذات توتر متوسط ومنخفض بمدينة بوسعادة في حي واوة مدني وحي 200 مسكن، فمنذ شهر مارس 2009، لم يتم لحد الآن منح الأراضي المطلوبة.

2 - إعتراض أصحاب الأراضي منذ أربع سنوات على إنجاز الخط الكهربائي 60 كيلوفولت بالبويرة، سيدي عيسى، المقرر لتزويد الغرفة المتنقلة الموجودة بسيدي عيسى والذي يسمح بتحسين النوعية ومواصلة الخدمات بالمنطقة خاصة في سيدي عيسى وعين الحجل.

للإشارة، واجهت سونلغاز كذلك معارضة شديدة من قبل أصحاب الأراضي لإنجاز شبكة نقل الغاز الممونة لكل من مدينتي تارمونت وأولاد منصور، حيث دامت مدة المقايضات أكثر من سنة. أشكركم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد خوجة هل يريد أخذ الكلمة؟

السيد محمد خوجة: شكرا سيدي الرئيس. في الحقيقة بودي فقط أن أشكر السيد الوزير وكل إدارات القطاع والعمال على المجهودات المبذولة، إلا أنه فيما يخص نقص الأراضي الموجودة في هذه المنطقة أكيد أن زميلي السيد حسين داود سوف يتكفل بهذا الجانب وسيسعى إلى القيام بمجهودات حتى يتم العثور على الأراضي الضرورية لإنجاز هذه المشاريع مادام هناك نقص في الأراضي، كلنا نعرف أن ولاية المسيلة والكثير من الولايات في الهضاب العليا تعاني من بعض هذه المشاكل.

لاحظنا حقيقة أن الوزارة بذلت مجهودا لتوفير الطاقة الكهربائية وحتى ربط بعض المداشر بشبكة الكهرباء. أظن أن الإجراءات المتخذة من طرف سيادة الوزير كافية لإيجاد الحلول لهذا المشكل، لكن نبقى نلح على ضرورة الإسراع في إنجاز هذا المخطط لمواجهة هذه الظاهرة في ولاية المسيلة، شكرا.

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقرون،
السيدات والسادة نساء ورجال الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
شكرا جزيلاً للأخ الزميل المحترم، السيد صويلح
بوجمعة على طرحه لهذا السؤال الذي ربما يتيح
الفرصة للسيد الوزير الأول ليعطي معلومات تفيد
الطلبة المهتمين بهذا الموضوع وتفيد أيضا الرأي
العام.

بالفعل، فالسؤال يتعلق بصلاحيات ثلاثة قطاعات
وزارية، هذه القطاعات الثلاثة التي ذكرتوها هي
التي تكفلت بجمع المعطيات اللازمة وتزويد السيد
الوزير الأول بها بناء على تعليماته.

تبعاً للسؤال الشفوي الذي تفضلتم بطرحه والذي
تطرق إلى عدة جوانب تتعلق بمهنة المحاماة لاسيما
فيما يخص التكوين للالتحاق بهذه المهنة وتحسين
المستوى المهني للمحامين وكذا مرافقة المسار
المهني للمحامين الشباب من طرف الدولة، يسعدني
الرد نيابة عن السيد الوزير الأول على الانشغالات
والتساؤلات المطروحة من طرف عضو مجلس الأمة
الفاضل السيد صويلح بوجمعة.

فيما يخص إمكانية الالتحاق بالطلبة الحاصلين على
شهادة الليسانس في إطار نظام (LMD)، يمكن القول
إن الحصول على شهادة الليسانس بصفة عامة في
إطار هذا النظام غير مقترن بعدد سنوات التكوين
بقدر ما هو مقترن باستيفاء الطالب لشروط التمدرس
والتدرج البيداغوجي والعلمي في مسار التكوين
المتبع، وعليه فإن شهادة الليسانس المتوجة للطور
الأول هي الشهادة المكرسة في القانون بينما تبقى
شهادة الليسانس المحصل عليها في إطار النظام
الكلاسيكي في وضع انتقالي وهذا في انتظار تعميم
الإصلاح.

زيادة على ذلك، فإن أحكام القانون 1991 المتضمن
تنظيم مهنة المحاماة ينص على أنه يشترط للتسجيل
في جدول منظمة المحامين حصول المترشح على
شهادة الليسانس في الحقوق أو الليسانس في
الشريعة الإسلامية عند معادلتها، وبالتالي يحق
للطلبة الحائزين على شهادة الليسانس في الحقوق

إنطلاقاً من هذه الأمور، رأيت أن هناك مستجدات
حصلت على المهنة تطلبت أن التكوين البيداغوجي
هو تكوين حصري لوزارة التعليم العالي وهناك نظام
(LMD) يسمح للطلبة بالتكوين لمدة ثلاث سنوات
ليسانس، في حين هناك نظام تقليدي لمدة أربع
سنوات ليسانس، وحتى نوازن المعادلة إنصافاً بين
الطلبة، فما هو الحل فيما يخص الالتحاق بطلبة (LMD)
خريجي ثلاث سنوات حقوق؟

هذا بالنسبة للشطر الأول ويتعلق بوزارة التعليم
العالي، أما الشطر الثاني فيتعلق بوزارة العدل، إن
الطالب المتكون والمتخرج بشهادة الكفاءة المهنية
للمحاماة يشترط فيه الانخراط في النقابات المهنية
للمنظمة الوطنية لاتحاد المحامين الجزائريين وبالتالي
فإلى غاية الآن هناك صعاب كبيرة وأبواب تكاد
تكون موصدة للالتحاق بالتربص التطبيقي الميداني.

هذا فيما يخص الشطر الثاني الخاص بوزارة العدل
وهنا رغبت من الدائرة الوزارية للعدل أن تقدم لنا
نسبة الطلبة الملتحقين بالمهنة مقارنة بنسبة الطلبة
المتكويين والمتخرجين من التعليم العالي، فهي
نسبة ضئيلة جداً وهذا ملاحظته من خلال التجربة
والمتابعة في الميدان، أن السلطات العمومية مشكورة
عملت على متابعة المحامين الشباب وتدعيم مساهمهم
بالدعم والتحفيز وتشغيلهم للقضاء على البطالة،
فاستفادوا من صيغ التشغيل من طرف (ANSEJ)
علاوة عن صيغ أخرى، فهذه العوامل المجتمعة
تؤدي بي في النهاية إلى فتح باب التنوير فقط
والاسترشاد ومقاربة الأفكار، باعتبار أن السيد
الوزير يجمع الطاقم الحكومي والمعلومات التنسيقية
سينيرنا بها السيد ممثل الحكومة مشكوراً وشكراً
سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكراً للسيد بوجمعة صويلح،
والآن أحيل الكلمة إلى السيد وزير العلاقات مع البرلمان
للرد على السؤال، نيابة عن السيد الوزير الأول.

**السيد وزير العلاقات مع البرلمان (نيابة عن
السيد الوزير الأول):** شكراً السيد الرئيس المحترم.

2- فيما يخص الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، عدد الطلبات المودعة 8 طلبات، عدد المشاريع الممولة 5 مشاريع، عدد الملفات قيد الدراسة 3 ملفات، الأثر المالي للاستثمار 4 ملايين دينار، المساهمة الشخصية 228 مليوناً، القرض بدون فائدة 1 مليار و47 مليوناً، والقرض البنكي 2 مليار و914 مليوناً. وفي الأخير يمكن التأكيد على أن الدولة أخذت على عاتقها مهمة الرقي بمهمة المحاماة باعتبارها أهم وسيلة في تكريس حق الدفاع المكفول دستوريا لكافة المتقاضين ومن أجل ذلك تعكف السلطات العمومية جاهدة على ضمان تحقيق استقلالية المحامي والرفع من أدائه المهني بصفة خاصة وتحسين مستوى الخدمة القضائية بصفة عامة. مرة أخرى أشكركم السيد عضو مجلس الأمة المحترم وشكراً لكم جميعاً على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد وزير العلاقات مع البرلمان، أعود فأسأل السيد بوجمعة صويلح هل تريد تعقيباً؟ تفضل.

السيد بوجمعة صويلح: شكراً سيدي الرئيس. بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛ أشكر بدوري السيد الوزير المحترم على هذه الإيضاحات وهذا التنوير، وأيضاً سيدي الوزير من باب فقط خدمة المنفعة العامة وأنا جد شكور لصيغ التشغيل وأيضاً الصيغ المعتمدة لمنظمة المحامين الشباب وهذا مما يزيد في الطمأنينة وكذا امتصاص القلاقل والآراء هنا وهناك لأقول بأن المهنة مستمرة، متواصلة، متكفل بها، لكن هناك بعض النقاط أراها - السيد الوزير - تصب في باب الاقتراحات والملاحظات إذ إن المرسوم التنفيذي 222 - 21 يتطلب بعض التعديل وبعض التصويب وهي عبارة عن عملية لا تتطلب الوقت الكثير، بقدر ما هي آنية مستعجلة لإزالة الإخلال الذي يمس بالشهادة.

1 - فيما يخص المنع، فإن الطالب الذي يرسب لأول مرة يتم شطبه من المهنة، مما يجعل الكل ينجح

المتوجة للطور الأول، الترشح للتكوين من أجل الحصول على شهادة الكفاءة في مهنة المحاماة.

أما فيما يخص الجانب المتعلق بمستوى التكوين للحصول على شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة، فتجدر الإشارة إلى أن الانشغالات المطروحة من طرف عضو مجلس الأمة المحترم في هذا المجال قد تم التكفل بها في إطار المشروع التمهيدي للقانون المتضمن تنظيم مهنة المحاماة والذي يوجد حالياً قيد الانتهاء لاسيما فيما يخص الجانبين المتعلقين بالتكوين وتسيير المهنة.

أما فيما يتعلق بالجانب الخاص بتسجيل الحاصلين على شهادة الكفاءة المهنية لدى المنظمات الجهوية للمحامين، فينبغي التذكير بأن هذا الإجراء يخضع حالياً إلى أحكام قانون 91 المنظم لمهنة المحاماة، حيث يقدم المترشح طلبه إلى مجلس المنظمة الذي يبيت في الطلبات التي تسجل كل أربعة أشهر، إلا أن الملاحظ في الواقع أن التسجيل لا يتم بصفة آلية وذلك لأن طاقة استيعاب الأعداد الهائلة للمتحصلين على هذه الشهادة غير متوفرة لأسباب موضوعية تتمثل أساساً في كون مكاتب المحامين المكلفين بالإشراف على التربص لا يمكن لها حالياً استقبال هذه الأعداد التي تفوق طاقتها.

أما فيما يخص الدعم المقدم للمحامين الشباب من طرف الدولة من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) وكذا الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) فإنه يمكن الرد بما يلي:

1 - بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، عدد الطلبات المودعة لديها يبلغ 1048 طلباً، عدد المحامين المتحصلين على شهادة التأهيل في طريق التمويل 448 مستثمراً، عدد مكاتب المحامين الممولة من طرف الوكالة 322 مكتبة، عدد الملفات قيد الدراسة 278 ملفاً.

الأثر المالي للاستثمار يبلغ 20 ملياراً و832 مليون دينار، تحتوي على المساهمة الشخصية وتبلغ 33 مليار دينار، والقرض بدون فائدة 51 ملياراً، والقرض البنكي 123 ملياراً.

القضائي وتحسين الخدمات للمواطنين. أطمئنته فقط بأن مصالح الأمانة العامة للحكومة أنهت دراسة المشروع الجديد، أكد أن القانون القديم مضى عليه 18 سنة منذ 1991 وبعض فصوله تجاوزتها الأحداث، لكن القانون الجديد من خلال المشروع التمهيدي الذي أنهت مصالح الأمانة العامة للحكومة دراسته يتضمن تدابير وإجراءات بحول الله، وأكد أنه سينزل إلى البرلمان وستقولون فيه كلمتكم وبالتأكيد سيكفل تطوير المهنة، ومن حيث الإشكال أنا متفق معك، فالإشكال الأساسي هو ضمان تكوين جيد والكل يعرف كيفية التكوين الذي يتم حالياً.

الإشكال فقط الذي لا يزال لم يتم البت فيه وهو محل الدراسة، نقابة المحامين مشاركة وأنتم تعرفون السيد عضو مجلس الأمة أن المهنة شبه مستقلة فالحكومة تمارس وصاية رمزية عن طريق تقديم الطعون في القرارات التي تصدرها المنظمات الجهوية عن طريق السيد وزير العدل إذا ما كانت مخالفة للقانون ومادون ذلك فإن نقابات المنظمات الجهوية للمحامين تسيّر المهنة بكل استقلالية سواء في التسجيل أو في التأديب إلى غير ذلك وأنتم رجال المهنة وتعرفون هذا، قلت إن الإشكال هو إنشاء معهد أو مدرسة عليا للتكوين، لكن الإشكال في التمويل وهذه التجربة موجودة، لو يوكل الأمر لمنظمة المحامين ستعجز عن التوكيل.

إن شاء الله سيكون هذا القانون نقلة نوعية جديدة لتطوير مهنة المحاماة وشكرا لكم مرة أخرى.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير ننتقل الآن إلى قطاع الموارد المائية والكلمة للسيد محمد الواد لطرح سؤاله الشفوي.

السيد محمد الواد: بسم الله الرحمن الرحيم. سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، معالي السادة الوزراء المحترمون، زميلاتي، زملائي، رجال الصحافة والإعلام،

وفي هذا الشأن المكونون احتجوا بالقول لماذا نقضي على مسار الطالب بترسيبه؟ لأن القانون سيمنعه من المهنة في هذه الحالة، وبالتالي لا بد من إلغاء هذه المادة والسماح للطالب بإمكانية إعادة السنة مرتين أو ثلاث مرات وهذا من حق الطالب.

2- وجوب النص على دورات الالتحاق والاستدراك التي يمنعها القانون أو المرسوم الحالي.

3- في باب الانضمام إلى نقابة المحامين، أرى أن نعمل على صيغ أكثر مرونة، فأمام النقص في مكاتب المحاماة، نضع تربصا مجمعا حيث نبث في صيغ آنية إلى غاية صدور قانون المحاماة الجديد إن شاء الله.

هذه نظرة مرتقبة لرؤية شاملة تتطلب تأسيس فريق للتفكير من ذوي الخبرة والاختصاص من قضاة ومحامين وأساتذة، وأيضا للتفكير في بقاء التكوين، فهل يبقى التكوين حصريا على الجامعات أم النقابات؟ وهنا أقترح إنشاء مركز وطني للتدريب والتكوين والتربص يسهر على التكوين لمدة سنة والتدريب لمدة سنتين، حيث تكون لهذا المركز شخصية اعتبارية وفروع جهوية تحت الإشراف البيداغوجي لهيئة التعليم العالي.

على أية حال هناك مصب واحد يجعلنا في تكامل وتعاون وتناسق ورؤية - تقريبا - متكاملة ورأيت أن هذه الاقتراحات ليست تعقيبا على ردمك السيد الوزير، وإنما فضلت أن أنقحها وأضبطها وأسلمها لكم مكتوبة وشكرا لكم سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوجمعة صويلح، لست أدري إن كان السيد وزير العلاقات مع البرلمان يريد أخذ الكلمة باعتباره محاميا أيضا؟ إذن ندعو المحامي ليرد على المحامي.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس؛ هو ليس برد، مرة أخرى باسم السيد الوزير الأول، أشكر السيد صويلح على اهتمامه وحرصه وهذا دليل على غيرته على المهنة، لأنها في نفس الوقت هي في خدمة المتقاضين وهي التي تكفل تطوير الأداء

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الواد والآن أحيل الكلمة إلى السيد وزير الموارد المائية.

السيد وزير الموارد المائية: شكرا السيد الرئيس المحترم.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون، طرح صديقنا محمد الواد عضو مجلس الأمة سؤالاً شفوياً يتعلق بمياه الحوض المائي الموجود في دائرة بن عمار ولاية النعامة أو ما يسمى بالشط الغربي، وهذا اكتشاف جديد تقريبا.

في الواقع ينقسم السؤال إلى سبعة فروع نذكرها:

- (1) هل يستمر إنجاز مشروع آبار الكشف؟
- (2) هل كمية المياه الجوفية معروفة؟
- (3) هل هناك دراسات هيدروجيولوجية حول الحوض؟
- (4) متى تجمعت هذه المياه؟
- (5) هل هناك تجديد وتغذية لهذه المياه الجوفية؟
- (6) كم هو مخزونها؟
- (7) هل لها مخرج تحت الأرض في المناطق الحدودية؟

ردا على هذه التساؤلات، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات التالية:

فعلا إن ملف مسألة الحوض المسمى بالشط الغربي نال اهتمام قطاع الموارد المائية بحيث إنه كان محل انشغال بحث ودراسات قامت بها مؤخرا - خلال السنوات الأخيرة - الوكالة الوطنية للموارد المائية.

تمكنت مجمل هذه الدراسات والاكتشافات من تحديد خمسة حقول جلب لغرض إنجاز 60 منقبا، وهذه الحقول هي كالتالي: عقلة مغبور، بوتاكين، مكن بن عمار، مكن لحرش وباب الراشدية.

حددت الطاقة المائية الإجمالية الممكن تحويلها من مناطق جلب المياه حسب الدراسات والتقويمات المنجزة من طرف الوكالة الوطنية للموارد المائية بـ 40 مليون متر مكعب سنويا من المياه الصالحة

الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. سؤال شفوي موجه إلى معالي السيد وزير الموارد المائية.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 08 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،

يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالاً شفوياً يخص مشروع تحويل مياه حوض الشط الغربي.

سيدي الوزير، أين وصل مشروع تحويل مياه هذا الحوض المائي الموجود في دائرة بن عمار ولاية النعامة قرب الحدود الجزائرية المغربية والذي يهدف إلى تحويل كمية كبيرة من المياه الجوفية ما يفوق 20 مليون م³ في السنة إلى شمال ولاية النعامة وجنوب ولاية تلمسان وخصوصا منطقة سبدو العريشة وسيدي الجيلالي وكذلك جنوب ولاية سيدي بلعباس منها مدينة رأس الماء ورجب دموش. لقد أنجز عدد مهم من آبار الكشف والتي أعطت نتائج لابأس بها من 20 إلى 30 لترا في الثانية من المياه العذبة.

سيدي الوزير، متى سيتم إن شاء الله إنجاز هذا المشروع الضخم والطموح الذي علق عليه المواطنون آمالا كبيرة في تنمية المنطقة خصوصا فيما يخص الفلاحة؟

هل كمية هذه المياه الجوفية معروفة؟ وهل هناك دراسات هيدروجيولوجية لمنطقة الشط الغربي لمعرفة:

- متى تجمعت هذه المياه؟
- وهل هناك تجديد وتغذية؟
- وكم هو مخزونها؟
- وهل لها مخرج لأنه يبدو أن مياه هذه الأحواض تخرج في التراب المغربي في منطقة عين بلمطهر وتسمى برقم على صفة عيون طبيعية؟
- في النهاية تقبلوا منا معالي الوزير، فائق الاحترام والتقدير والسلام عليكم.

عنها من طرف الجزائرية للمياه فهي قيد التنفيذ، وسيتم الشروع في الأشغال إن شاء الله في نهاية الثلاثي الأول من سنة 2010، أتمنى أنني أجبت على سؤال أخي وزميلي وكل عام وأنتم بخير والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الموارد المائية، أسأل السيد الواد هل تريد تعقيبا؟ تفضل الكلمة لك.

السيد محمد الواد: شكرا سيدي الرئيس؛ نشكر السيد الوزير على ما قدمه في رده من توضيحات تدعو إلى الارتياح، أملنا - سيدي - استغلال هذه الكمية الهائلة من المياه الجوفية كما تفضلتم وبالطبع دعم ماء الشرب للمواطنين وإنعاش التنمية خصوصا في قطاع الفلاحة في هذه المناطق السهبية، حيث تجرى اختبارات على التربة لمعرفة تكوينها الطبقي وقدرتها الإنتاجية ونوع الفلاحة الممكن الاستثمار فيها، ولذا علينا أن نبحث دائما عن مصادر جديدة للتموين بالمياه.

سيدي الوزير، إننا نثمن المجهود الجبار الذي تقوم به الدولة وإعطاءها الأولوية القصوى لتوفير مياه الشرب للسكان عبر كل مناطق الوطن، إدراكا منها بالدور الاستراتيجي الذي تلعبه المياه في الأمن والتنمية وخصوصا مع التغيرات المناخية الحالية وانعكاساتها على قطاع المياه في بلدنا، فولاية تلمسان على سبيل المثال لا الحصر خطت خطوات كبيرة في توفير مياه الشرب وفي هذا الشأن لا بأس أن أذكر مجموعة من الآبار في منطقة الزوية بمغنية التي توفر كمية هائلة مقدرة بـ 700 لتر في الثانية لتزويد سكان المدن التالية: مغنية، باب العسة، الغزوات، ندرومة وغيرها.

مجموعة من السدود وعدد كبير من الآبار عبر بلديات الولاية بدون أن ننسى المحطات الثلاث لتحلية مياه البحر والتي ستوفر أكثر من 400.000 متر مكعب يوميا عند انطلاقها في الإنتاج.

كما نغتنم هذه الفرصة لنسجل بارتياح من هذا المنبر المجهودات الجبارة التي تبذل والمتابعة

للشرب ويعود تاريخ تكوين هذه الطاقة المائية الجيولوجية الباطنية إلى العصر الثاني والثالث القاري.

أما عن عمر المياه ذاتها فإنها مجهولة وتتطلب اللجوء إلى تقنيات أخرى.

بالنسبة إلى تجديد وتغذية الأحواض فهي تتجدد عن طريق سيول مياه الأمطار المقدرة بمعدل 160 مللتر سنويا، انطلاقا من المناطق العليا للحوض.

أما فيما يخص خروج هذه المياه في تراب الدولة المجاورة في شكل منابع طبيعية فذلك أمر طبيعي نظرا لميول الطبقة الجيولوجية، هذا بالنسبة للمعلومات المتعلقة بالحوض.

أما فيما يخص العمليات المنجزة في هذا الشأن، فقد قامت الوكالة الوطنية للموارد المائية مع مكتب دراسي أجنبي بدراسة مشروع تحويل المياه من حوض الشط الغربي إلى الولايات المجاورة أي جنوب ولاية تلمسان، شمال غرب ولاية سيدي بلعباس وشمال ولاية النعامة بغرض تلبية حاجيات السكان بالمياه الصالحة للشرب وسقي المساحات الفلاحية وبالأخص تربية الماشية.

بينت هذه الدراسات أن حجم المياه المعروفة يقدر بـ 50 مليون متر مكعب ومنسوب الآبار يتراوح ما بين 20 و 30 لترا في الثانية.

إستنتجت هذه الدراسة أن 13.7 مليون متر مكعب سنويا يخصص للمياه الصالحة للشرب، أما 26 مليون و 300 ألف متر مكعب سيخصص للسقي الفلاحي، وهكذا ترون الأهمية التي نوليها للقطاع الفلاحي؛ وللتوضيح أكثر فإن الدراسة منجزة من طرف قطاع الموارد المائية وقد نجم عن هذه الدراسة العديد من العمليات والتي ستنتقل عن قريب إن شاء الله وتتمثل في إنجاز 60 منقبا، 328 كلم من قنوات الدفع، 323 كلم من قنوات جر المياه تحت الضغط الجاذبي وإنجاز 18 خزانا و 09 محطات للضخ وتجهيزات تسيير آلي وتشبيد بنايات ملحقة وكذا تهيئة المحيط المجاور.

وقد تم تسجيل عملية الإنجاز في إطار قانون المالية لسنة 2009، كما أجريت المناقصة المعلن

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 08 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،

يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالاً شفويًا التالي نصه:

لقد أقرت الحكومة شروطاً وإجراءات لأجل الترخيص لبناء المساجد وإقامة الجمعة، إلا أن هذه الشروط أصبحت عائقاً أمام المحسنين في التكفل بالشروع في إنجاز المساجد، خاصة وأن عدد السكان قد تزايد مما يتطلب مرافقته بإنجاز بيوت الله.

لماذا لم يتم التخفيف من هذه الشروط والخاصة بإجبارية إنجاز مسكنين لكل مسجد لإقامة الجمعة؟ وهل هناك استثناءات يمكن تجاوزها في هذا القانون للتخفيف من شروط بناء المساجد؟ وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد بلعباس بلعباس والكلمة الآن للسيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف.

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،
السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
السادة الحضور،

السلام عليكم جميعاً ورحمة الله تعالى وبركاته. أولاً، أتوجه بالشكر الجزيل للاهتمام الذي أثاره حضرة الفاضل، عضو مجلس الأمة السيد بلعباس بلعباس والذي يتعلق بنظام بناء المساجد.

من المعلوم أن المسجد هو مكان عمومي يؤمه الناس، فلا بد أن تتوفر فيه شروط تتعلق بسلامة الوافدين إلى المسجد، ثم هناك شروط تتعلق بالجانب الوظيفي وهو أن يؤدي المسجد وظيفته ولكي يتم

الصارمة من طرف السلطات الولائية لنجاح هذه المشاريع الهامة والحيوية التي أنجزت أو هي في طريق الإنجاز والتي أثمرت إخراج سكان ولاية تلمسان من أزمة خانقة وأصبحوا يتمتعون بكميات معتبرة من مياه الشرب على غرار الولايات الأخرى للوطن.

سيدي الوزير، أملنا كبير أن تكون هناك حماية مستمرة وصارمة لمياه السدود والأحواض الجوفية من شبح التلوث والاستعمال المفرط قصد الحفاظ على هذه الثروة التي لا تقدر بثمن.

يقول الله تعالى في كتابه العزيز: (وجعلنا من الماء كل شيء حي) صدق الله العظيم.

وختاماً لكلمتي هذه بودي أن أقول للسيد الوزير بارك الله فيكم وفي عملكم ووفقكم الله في مهمتكم النبيلة على رأس هذا القطاع الحيوي والحساس، شكراً على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الواد، بورك فيك؛ هل للوزير رد على التعقيب؟

السيد الوزير: لا، وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الواد، شكراً للسيد الوزير، ننتقل الآن إلى قطاع الشؤون الدينية والأوقاف وأحيل الكلمة إلى السيد بلعباس بلعباس وسؤاله الشفوي.

السيد بلعباس بلعباس: بسم الله والحمد لله وبه نستعين والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السادة معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

رجال الصحافة والإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

هذا سؤال موجه إلى معالي السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف.

الأئمة بها لا يحضرون إلا بالجمعة وهذه المساجد نعتبرها في الحقيقة معطلة، لأن المسجد لا يبني لصلاة الجمعة فحسب، بل لجميع الصلوات وللتدريس وللإرشاد ولإقامة الصلح وله وظائف كثيرة ولا يمكن أن يقوم بوظائفه إلا إذا توفر له على الأقل الإمام المكلف والمسؤول وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، أعود فأسأل السيد بلعباس بلعباس هل تريد تعقيبا؟

السيد بلعباس بلعباس: شكرا سيدي الرئيس. شكرا لمعالي السيد الوزير على الإجابة المستفيضة في الموضوع، لكن القصد كذلك من السؤال هو تقوية مؤسسة المسجد باعتبارها أهم مؤسسة في تربية وأخلاق المجتمع، والإمام هو عون من أعوان الدولة يتلقى راتبه من الدولة ويخضع للنظام التأديبي للدولة، لكن أن يترك بناء مسكن الإمام للأفراد أقول إن هناك تقصيرا من جانب الحكومة.

السيد الوزير قال في 2009 أنجز حوالي 110 مساجد، لنفرض أنها 200 مسجدا ما المانع أن تخصص الحكومة مائتي مسكن لمائتي مسجدا؟ هو عدد ضئيل جدا بالمقارنة بمليون مسكن التي أقرها فخامة رئيس الجمهورية فتقتطع وتصب في ميزانية الشؤون الدينية سنويا، إنجاز 100 أو 200 مسكن ترافق إنجاز المساجد على مستوى التراب الوطني هذا من جهة. من جهة ثانية هناك بلديات ريفية يعجز حتى الأفراد والمحسنون على إنجازها، هناك ما بقيت أربع سنوات أو خمس سنوات في الانتظار إلى غاية جمع مبلغ يقدر بحوالي 500 أو 600 مليون سنتيم لبنائها، في حين أن السكنات، تنجز بحوالي 100 و200 مليون للسكن، بمعنى أن مبلغ المسجد يساوي مبلغ إنجاز السكنات وبالتالي لا بد على الحكومة أن ترافق إنجاز المساجد والتخفيف عن المحسنين وربط الإمام بسكن وظيفي تابع للدولة وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلعباس بلعباس أعيد الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

ذلك لا بد أن يكون له مسؤول من الناحية المدنية القانونية وكذلك مسؤول من الناحية الدينية، وهاتان المسؤوليتان تتعلقان بالإمام إما بصفته رئيس المؤسسة، فلا بد أن يكون حاضرا أو بصفته هو الذي يقود ويقوم بالصلاة وإمامة الناس وإرشادهم بالدروس، فلا بد كذلك أن يكون حاضرا، ولكي يكون الإمام حاضرا لا بد أن توفر له الإقامة، لأننا لاحظنا أن المساجد التي تنعدم فيها إقامة للإمام يدخل عليها إضطراب في التسيير فأحيانا يكلف الإمام من يقوم مقامه، وليس من يقوم مقامه دائما صالحا، غالبا ما تحدث اضطرابات. ولهذا رأينا أن من ندب نفسه سواء كان فردا أو جماعة متطوعة لبناء المسجد، نقول لهم لا بد من توفير شرط ويتمثل في بناء - إلى جانب المسجد - سكن أو سكنين على الأقل لإقامة الإمام ومساعدته سواء كان مؤذنا أو قيما لأننا إذا بنينا مسجدا بدون أن نوفر له من يقوم عليه ويتحمل مسؤوليته المدنية والدينية تتعطل وظيفته.

هذا جانب، أما الجانب الثاني فيفهم من السؤال أن هناك علاقة سببية بين التسارع في بناء المساجد وبين هذه الشروط، بحيث إذا اشترطنا فإن عدد المساجد سينقص، أقول للسيد بلعباس، إن الإحصائيات تدل على أن عدد المساجد لم ينقص، بل هو في تزايد ويكفي أن نقول مثلا في سنة 2000 فتحنا 47 مسجدا، في سنة 2004: 106 مساجد، في سنة 2008: 139 مسجدا، في سنة 2009 حتى التسعة أشهر الأولى 110: مساجد وسنصل إن شاء الله إلى حوالي 150 مسجدا هذه السنة.

إن هناك انتشار لماذا؟ لأن هذه المساجد تقوم عليها جمعيات وأحيانا متبرعون أفراد، يكفي أن أذكر أننا في الأسبوع الماضي فقط افتتح مسجد في دائرة تيبازة، بناه متبرع ووضع في المسجد سكنا، فبمجرد أن افتتح المسجد عينا فيه إماما، وأصبح مقيما من يوم افتتاحه فهو يدرس ويقوم بالإمامة والناس كلهم مرتاحون، لكن إذا كان الإمام لا يقيم بالمسجد فيتعذر عليه مواصلة وظيفته، فيقول كيف أذهب وأرجع وبالتالي يعتذر ولا يؤم الناس إلا في صلاة الجمعة، علما أن هناك كثيرا من المساجد

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية:

السيد رئيس المجلس الموقر،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.
أود في البداية أن أشكر السيد بلعباس عضو
مجلس الأمة على اهتمامه بالاقتصاد الفلاحي عامة
وبمحصول الحبوب على وجه أخص.

بالنسبة للنقطة الأولى من السؤال المتعلقة بحجم
محصول زراعة الحبوب في موسم 2008 - 2009، إن
النتائج المحصل عليها في الموسم المنصرم تبرز
الطابع الخاص الذي تميز به هذا الموسم على
سابقه بمستويات إنتاج وجمع غير مسبوق حتى
اليوم وذلك منذ بداية الإحصائيات الفلاحية في
عام 1876، حيث بلغ الإنتاج في الموسم الماضي
6.12 مليون طن، هذا الإنتاج الاستثنائي هو نتيجة
توفر ظروف مناخية جد ملائمة، وكما يترجم أيضا
نتائج التجنيد على كل المستويات سواء على مستوى
الجماعات المحلية وكذلك على جهات التأطير الإداري،
التقني والاقتصادي وكذا تجند الجميع على كل
المستويات من أجل دعم مخطط إنعاش الفرع في
إطار برنامج التجديد الفلاحي والريفي.

تجدر الإشارة إلى أن 600.000 فلاح من بين
1 مليون ومائة مستثمرة عندنا 600 فلاح يمارسون
زراعة الحبوب على مساحة 3.2 مليون هكتار تتواجد
بـ 46 ولاية وأكثر من 900 ألف شخص تجندوا بصفة
مكثفة مدة ثلاثة أشهر وأحيانا في ظروف صعبة
أثناء حملة الحصاد.

أما على صعيد المردودية، يقدر المعدل الوطني
المسجل في موسم (2008 - 2009) 16.5 قنطار في
الهكتار على المساحات المحصودة ويشكل كذلك
رقما قياسيا غير مسبوق حتى إذا قارناه مع الإنتاج
المسجل سنة 1996 والذي بلغ آنذاك 4.9 مليون طن
وبمردودية قدرت بـ 13.4 قنطار للهكتار.

وللإشارة فإن هذه المردودية 16.5 لازالت ضئيلة
مقارنة مع بعض القدرات الموجودة في بعض الولايات
وأردنا في هذا الموسم 2009 - 2010 أن نحفز كل
الفاعلين حتى يرتفع المعدل وأظن توجد إمكانيات
حتى وإذا جعلناه على مستوى 25 قنطارا للهكتار

السيد الوزير: أشكر حضرة عضو مجلس الأمة
ولكنه جاء باقتراح آخر وأنا لا أرى مانعا أن تمول
بناء المساكن التي ترافق المساجد من ميزانية
الدولة، أكرر أنا لا أرى مانعا، المهم أن توفر للمسجد
إقامة للإمام حتى يستطيع المسجد أن يؤدي وظيفته،
شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، ننتقل الآن
إلى قطاع الفلاحة والتنمية الريفية وأحيل الكلمة إلى
السيد بوعلام درامشيني لطرح سؤال شفوي نيابة عن
زميله السيد بلعباس بلعباس.

**السيد بوعلام درامشيني (نيابة عن السيد
بلعباس بلعباس):** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على
أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدة والسادة الوزراء أعضاء الحكومة الأفاضل،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين
68 و 71 من القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في
08 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي
الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية
بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معالي السيد
وزير الفلاحة والتنمية الريفية السؤال الشفوي التالي نصه:
لقد عرفت سنة 2008 موسما فلاحيا أحسن،
إلا أن التكفل بالمحصول الزراعي لم يكن في مستوى
تطلعات الفلاحين.

- فما هو مقدار المحصول؟

- وماهي الأسباب التي حالت دون التكفل بمحصول
الفلاحين الحقيقيين تخزينا ونقلًا؟
شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوعلام درامشيني
والكلمة الآن للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

ومائة طن أبرز نقصا في قدرات التخزين المتوفرة رغم هذا التجنيد لدى الديوان الجزائري المهني للحبوب، وفي هذا الصدد ولتفادي هذه الوضعية في المستقبل اتخذت تدابير لتعزيز قدرات التخزين المتوفرة من خلال: تحويل ستة خزانات تابعة لمجمع الرياض ذات القدرات التخزينية الهامة وهي حاليا محل إعادة تهيئة من قبل الديوان الوطني المتعدد المهن للحبوب، وتم إنجاز كذلك ثلاثين خزانا معدنيا موزعة على خمس وعشرين ولاية منتجة للحبوب.

بالنسبة لنقص وسائل النقل وقدرات النقل المسخرة لتحويل الحبوب من الحقل إلى تعاونيات الحبوب والبقول الجافة ومن تعاونية إلى أخرى، فقد جند أسطول مكون من 626 شاحنة مختصة في نقل الحبوب تابعة لفرع مؤسسة (AGRO- ROUTE) وسط، شرق، غرب.

وهذا زيادة على الوسائل المجندة من طرف الفلاحين أنفسهم وهي الأهم، وبالأمر فقط نظمنا لقاء تقييميا للعملية وكذلك لعملية الحرث والبذر السارية المفعول بها والتحصير لموسم 2010 القادم، آخذين بعين الاعتبار كل التجربة التي عشناها من نقاط قوة ونقاط ضعف لتفاديها وهذا عمل مستمر ونتمنى أن يكون الإنتاج دائما وفيرا والضغط يكون حول تقوية القدرات التي لا بد أن تسجل على مستوى التعاونيات لتجنيد كل الفاعلين وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد بوعلام درامشيني هل تريد تعقيبا؟ الكلمة لكم.

السيد بوعلام درامشيني: شكرا السيد الرئيس؛ أشكر السيد الوزير على هذه المعلومات القيمة والدقيقة والتي تعود بالفائدة على الفلاح خاصة والمواطن عامة وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوعلام، إذن لا تعقيب للسيد الوزير لأن القناعة مكتملة لدى السيد بوعلام درامشيني، ننتقل الآن إلى السؤال الشفوي

الواحد وهو المطلوب في بعض الولايات. فيما يخص النقطة الثانية من السؤال، والمتعلقة بمسألة التكفل بالمحصول الزراعي من الحبوب. بداية يمكنني القول وبكل نزاهة، إن التكفل بالمحصول كان على قدر التجنيد الذي أبداه الفلاحون على كل المستويات حتى وإن سجلت في عدة مناطق نقائص في بعض الأماكن.

إن تعاونيات الحبوب والبقول الجافة وهي مكونة أساسا من الفلاحين أنفسهم، سخرت كل الوسائل ابتداء من موسم الحرث إلى موسم الحصاد واستعدت للتكفل بتطلعات منتجي الحبوب وأغتنم هذه الفرصة لأحيي وأنوه بالنتائج التي تحصل عليها الفلاحون بفضل الجهود التي بذلوها وعيا منهم برهانات أمننا الغذائي.

وفي هذا الإطار لا بد من التوضيح أنه تم وضع إجراءات خاصة من أجل ضمان سير عمليات جمع المحصول وتخزينه ونقله.

فبالنسبة لنقص وسائل التخزين، لقد تطلبت حملة الحصاد والبذر وضع مخطط عمل يدمج كافة العمليات التي من شأنها ضمان نجاح الحملة، حيث تضمن هذا المخطط:

- تعيين وتحضير أماكن التخزين،
- تهيئة نقاط جمع المحصول،
- تسخير وسائل الوزن، التأمين وأماكن التخزين،
- تكوين العمال المكلفين بالاعتمادات.

قدرات التخزين المتوفرة عادة على مستوى تعاونيات الحبوب والبقول الجافة تم تعزيزها من خلال تعيين الخزانات والمستودعات التابعة لمؤسسات عمومية وخاصة قصد تقريب الفلاحين وتجنبيهم مشقة النقل البعيد وبالتالي ضمان أحسن للتكفل بعملية الجمع.

وقد تم فتح ما مجموعه 479 نقطة وتزويدها باليات الوزن ووسائل الترتيب والتخزين والرفع قصد استلام منتج الحبوب المقدر بأكثر من 3 ملايين طن.

تجدد الإشارة إلى أن عملية جمع محصول الحبوب القياسي المسجل هذا الموسم يقدر بأكثر من مليونين

وبأشكال جمالية رائعة.

فإن كان قد ساهم أثناء الثورة التحريرية في الدفاع عن القضية الوطنية وتوصيلها إلى مستوى متألق في صور جمالية رائعة داخل الوطن وخارجه، إلا أنه بقي مستمرا في نفس النهج غداة الاستقلال مواكبا التحولات التي عاشتها البلاد طوال ما يقارب خمسين سنة.

ومهما كانت الصعوبات التي واجهت الحركة المسرحية في الجزائر طوال عقود من الزمن على غرار المشاكل التي ميزت واقع الثقافة في البلاد وميزت واقع البلاد خاصة إبان العشرية التي عانى منها الشعب الجزائري كله وانتصر عليها بفضل مقاومته وبفضل السياسة الرشيدة لفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، إلا أن المسرح بقي متألقا ويسجل على الدوام إنجازات عظيمة على الصعيدين الوطني والدولي.

إسمحوا لي في هذا الباب أن أحيا الفنانين والفنانات الذين أدوا واجبهم تصديا للإرهاب، ومن بينهم سيدة متواجدة بينكم وهي السيدة حليلو، وكل الجمهور الجزائري يتذكر أنها لم تهجر الوطن وتغترب، بل بقيت في أرض الوطن وقاومت من خلال فنها إلى جانب فنانيين آخرين ساهموا في كتابة تاريخ مقاومة الإرهاب من خلال الثقافة والمسرح بالذات.

وعرف المسرح الجزائري ولادة جديدة بفضل السياسة الثقافية التي اعتمدها الحكومة بفضل التوجيهات الرشيدة لفخامة السيد رئيس الجمهورية في مطلع سنة 2000، حيث عرف تطورا مذهلا سواء فيما يتعلق بتوسيع شبكة المرافق أو فيما يتعلق بالدعم والتكوين أو إعادة الانتشار لحركة التوزيع عبر التراب الوطني.

على صعيد المؤسسات والهيكل: أصبح قطاع الثقافة يضم إلى جانب المسرح الوطني الجزائري، 13 مسرحا جهويا، فاليوم إلى جانب المسرح الوطني، لدينا 13 مسرحا جهويا، بعدما كانت في سنة 1999 ستة مسارح جهوية فقط إلى جانب المسرح الوطني، فمنذ بداية 2007 تضاعف العدد فأصبح هناك مسرح

التالي المتعلق بقطاع الثقافة والكلمة للسيد نصر الدين شعبان صاري نيابة عن زميله السيد بلعباس بلعباس.

السيد نصر الدين شعبان صاري (نيابة عن السيد بلعباس بلعباس): بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر، السيدة والسادة الوزراء، أعضاء الحكومة الأفاضل، السيدات والسادة الحضور الكريم، أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 08 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،

يشرفني أن أطرح على معالي السيدة وزيرة الثقافة سؤالاً شفوياً التالي نصه:

لما للمسرح من دور في أخلة المجتمع بالتذكير بالقيم والمبادئ والحكم، والتي يتم تغييبها أو الانحراف عنها بقصد أو بغير قصد، كيف ترون إعادة بعث المسرح الجزائري؟ شكرا لكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد نصر الدين صاري والكلمة الآن للسيدة وزيرة الثقافة.

السيدة وزيرة الثقافة:

سيدي رئيس المجلس الموقر، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، أشكر السيد عضو المجلس الموقر على اهتمامه بقطاع الثقافة والمسرح بالذات، كما أشكره على سؤاله. ما فتى المسرح الجزائري الذي ولد في ظروف نضالية يؤدي دوره ووظيفته الاجتماعية بالتزام

وطني زائد 13 مسرحا جهويا.

تتشكل المنظومة المسرحية من المسارح الموجودة في كل من الولايات التالية: الجزائر، وهران، قسنطينة، سيدي بلعباس، بجاية، باتنة، تيزي وزو، سكيكدة، معسكر، قالمة، عين البيضاء بولاية أم البواقي، سوق أهراس وسعيدة.

البعض يقول مثلا كان في تيزي وزو مسرح، نعم كان عبارة عن هيكل ولكنه بدون قانون أساسي كان يسمى المسرح البلدي، أنتم أدري مني بوضع البلديات التي تفتقر لإمكانات التسيير فلا ميزانية التسيير ولا ميزانية التجهيز، إذن لما نضع لهذه الهياكل قوانين أساسية، سترتقي إلى مستوى المسارح الجهوية بمعنى أن الدولة تمكن هذه الهياكل من الاستفادة من القانون وبالتالي تعطيها الروح والحق السنوي في ميزانية التجهيز والتسيير، هذا مهم جدا.

وبالموازاة مع هذه المسارح المنشأة بموجب مراسيم تنفيذية، شرعت وزارة الثقافة في وضع الترتيبات الإجرائية اللازمة لترقية خمسة مسارح بلدية إلى مسارح جهوية في كل من المسيلة، تمنراست، البويرة، ورقلة وعين تموشنت، ليرتفع عدد المسارح الجهوية قريبا جدا إلى ثمانية عشر مسرحا.

والجدير بالإشارة أن هذه السياسة تدخل ضمن المخطط التوجيهي للتنمية الثقافية الذي اعتمد من طرف الحكومة الجزائرية في 2007 ويتضمن فتح مسرح واحد على الأقل في كل ولاية من الآن إلى غاية 2014.

إذن انطلقنا مباشرة بعد قرار الحكومة ببداية تجسيد وترقية سبعة مسارح إلى مسارح جهوية في ظرف سنتين، وحاليا في الوقت الذي أتحدث فيه نحن على وشك الانتهاء من تكوين الملفات حتى تقدم للحكومة مراسيم تنفيذية تتعلق بترقية خمسة مسارح بلدية أخرى إلى مسارح جهوية في الولايات التي ذكرتها آنفا، وبعد شهرين أو ثلاثة أشهر على الأكثر ستصل منظومة الهياكل المسرحية إلى مسرح وطني زائد 18 مسرحا جهويا، وهذا ما نفتخر

به وسنواصل بنفس الوتيرة إلى آخر 2014.

وفي مجال الدعم، كنا قد تكلمنا عن الهياكل لأن السياسة الثقافية مهما كانت لا بد أن تكون نظرتها شاملة حول الهياكل والأهداف والدعم والتمويل والتكوين.

إذن في مجال الدعم سخرت الدولة إعانات معتبرة للمسارح الجهوية وحتى للتعاونيات المسرحية الخاصة من خلال ميزانية التسيير وإعانات الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب، مما مكن إنجاز معدل 40 مسرحية سنويا منذ 2007، حيث أعطت تظاهرة الجزائر عاصمة الثقافة العربية ديناميكية حقيقية جديدة متواصلة للحركية المسرحية في الجزائر.

ثالثا في مجال التوزيع، يميز النشاط المسرحي تكثيف العروض عبر التراب الوطني لكل المسرحيات المنجزة خلال السنة بمعدل عشرة عروض على الأقل لكل مسرحية ومنذ 2007 تم إنجاز أكثر من 120 مسرحية شملت ما يقارب 700 عرض عبر التراب الوطني وخلال هذا التوزيع يتم استعمال المسارح التي لحقتها الترقية وأصبحت مسارح جهوية بمعنى أنها تستفيد من القانون الأساسي وتمنح لها ميزانية للتسيير وميزانية للتجهيز - لهذه المسارح المرقاة والتي كانت في أغلب الأحيان مغلقة نظرا لغياب الإمكانيات - مما يمكننا من تأهيل هذا المرفق وإمكانية استعمال دور الثقافة للتوزيع.

رابعا فيما يخص ترقية العمل المسرحي، عمدت وزارة الثقافة إلى تأسيس تسعة مهرجانات ثقافية متعلقة بالمسرح منذ سنة 2005، في حين أنه لم يكن يوجد من قبل أي مهرجان مؤسس. أقدم مهرجان هو مهرجان الهواة بمستغانم لكنه لم يكن مؤسسا قبل 2005، الآن هناك تسعة مهرجانات مؤسسة وكلها تصب في ميدان المسرح ويتعلق الأمر بالمهرجانات التالية:

المهرجان الوطني للمسرح المحترف بالجزائر العاصمة، المهرجان الوطني لمسرح الهواة بمستغانم، المهرجان الوطني للمسرح الفكاهي بالمدينة، المهرجان الوطني لمسرح عرائس القراقوز بعين تموشنت، المهرجان المحلي للمسرح المحترف بسيدي بلعباس،

كما أننا نسعى إلى دعم التبادل والتعاون مع المبدعين العالميين لكي نصل إلى الاستفادة من التجارب الناجحة وفرص التواصل التي تتيحها المشاركة في مختلف المهرجانات الدولية وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة، أسأل السيد نصر الدين شعبان صاري هل يريد تعقيبا؟

السيد نصر الدين شعبان صاري: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛ لقد أفادتنا السيدة الوزيرة بمعطيات جد هامة تخص المسرح الجزائري وتطوره قبل وأثناء وبعد العشرية السوداء.

أفادتنا كذلك بالاستراتيجية الحالية للوزارة وتصورها المستقبلية وبالتالي ليس لدي أي تعقيب بمعنى الكلمة، يبقى فقط أن أشكر معالي الوزيرة، متمنيا لها التوفيق والسداد في تحقيق برنامجها، شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد صاري، شكرا للسيدة الوزيرة، ننتقل الآن إلى قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والسؤال الشفوي الموالي يطرحه السيد محمد الصالح حرز الله نيابة عن السيد بلعباس.

السيد محمد الصالح حرز الله (نيابة عن السيد بلعباس بلعباس): السلام عليكم ورحمة الله.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدة والسادة الوزراء المحترمون، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،

يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

المهرجان المحلي للمسرح المحترف بعنابة، المهرجان الوطني لمسرح الطفل بخنشلة، المهرجان الوطني للمسرح الأمازيغي بباتنة والمهرجان الدولي للمسرح بالجزائر العاصمة.

كما ترون فقد وزعنا المهرجانات على المناطق الكبرى للوطن لأنها مناسبة مهمة جدا أولا للفنانين وللفرق، ثانيا للاحتكاك ورفع المستوى وثالثا لتسليّة الجمهور أو الشعب الجزائري.

خامسا في مجال التكوين، أولت الوزارة اهتماما كبيرا للتكوين الفني الأكاديمي وللتكوين المتواصل من خلال المنظومة التكوينية للمعهد العالي لفنون العرض والسمعي البصري لبرج الكيفان ومن خلال الورشات التكوينية التي ينظمها المسرح الوطني الجزائري والمسارح الجهوية، أنتم محظوظون فالمسرح الوطني الجزائري بجواركم ويمكنكم المعاينة بحيث لا يخلو من البرامج يوميا وعلى مدار السنة، ونفس الشيء فيما يخص المسارح الجهوية ولما أذكر لكم المعهد العالي فلأنه تحت وصاية وزارتين: الثقافة والتعليم العالي، ويتخرج منه الممثلون في كل الاختصاصات، إضافة إلى المسارح التي تقوم بورشات تطبيقية ونستعين بالمهنيين الكبار الجزائريين وبحكم أن الجزائر غير مغلقة على نفسها، فإننا نستعين بالمهنيين من خارج الوطن، وآخر ورشة نظمت بين المعهد العالي والمسرح الوطني كانت مع المدرسة السويدية للمسرح والمعروفة عالميا لكي يستفيد منها الطلبة والفنانون.

سيدي الرئيس، سيداتي سادتي، إننا نسعى جاهدين وفق منهجية مدروسة إلى الارتقاء بالفعل المسرحي وجعله رافدا من روافد التنمية الثقافية بالتنسيق مع عدد من القطاعات والجمعيات وذلك بترقية المسرح المدرسي والأشكال المسرحية المتنوعة على غرار مسرح الطفل ومسرح العرائس وإيجاد مكانة للمسرح في البرامج الإذاعية والتلفزيونية والرفع من قدرات المكونين والمبدعين من خلال التكوين في مختلف تقنيات المسرح من تمثيل وديكور وكتابة سيناريو واقتباس مسرحي... إلخ.

وهو ما تم إدراجه في سياسة الدولة عبر مخطط واضح لترقية التشغيل ومحاربة البطالة شرع في تطبيقه ابتداء من شهر جوان 2008، لكن ليس ذلك معناه أنه لم تكن هناك سياسة للتشغيل من قبل، بل المخطط تكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها العالم والتي تعرفها بلادنا.

وقبل التطرق إلى هذا المخطط والنتائج المحققة في مجال التشغيل، أريد فقط أن أذكر بجملة من الحقائق والمعطيات التي يتناساها البعض في فترة معينة مرت بها الجزائر.

وصلت نسبة النمو سنة 1971 إلى (-1.2%) أي نمو سلبي، انكماش اقتصادي، وبلغت في 1993 إلى (-2%). ووصلت نسبة التضخم في هذه المدة 1990 - 1999 إلى 39.8% أي برقمين، ووصلت نسبة البطالة في 1999 إلى حوالي 30%.

ووصل معدل إنشاء مناصب الشغل سنويا في هذه الفترة 40.000 منصب فقط، هذه هي المعطيات الحقيقية الاقتصادية في هذه المدة، إذن هي حقائق ووقائع فترة من فترات الجزائر ليست ببعيدة.

إبتداء من 1999 بدأت الجزائر تعرف قفزة نوعية في جميع الميادين تحت القيادة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية؛ ولا يمكن أن ينكر ذلك إلا جاحد بما في ذلك مجال التشغيل الذي لا يمكن فصله عن باقي المجالات الأخرى.

إن مخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة يركز على محاور أساسية تهدف إلى تقليص البطالة على المديين المتوسط والبعيد، هذه المحاور متمثلة فيما يلي:

1 - دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب العمل؛ وبالعودة إلى التحفيز التي تضمنها قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وقانون المالية لسنة 2010 تلاحظون التجسيد الفعلي لهذا المحور المعتمد عليه في تقليص البطالة من مقاربة اقتصادية في إطار استراتيجية واضحة.

2 - ترقية التكوين المؤهل لتسهيل الإدماج في سوق العمل وهو ما تضمنته سياسة التكوين المهني

لقد كثر الكلام على ملف الشباب والتشغيل والحكومة أقرت استراتيجية لذلك، إلا أن تطبيقها ميدانيا لم يصل بعد إلى ما يطمح إليه الشباب. فما هي الإجراءات التي ترونها مناسبة لتجسيد هذه الاستراتيجية ميدانيا للحد من ظاهرة البطالة لدى فئة الشباب خاصة؟
تقبلوا مني، فائق عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الصالح حرز الله والكلمة الآن للسيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيد عضو مجلس الأمة المحترم صاحب السؤال. أولا، أشكركم جزيل الشكر على هذا السؤال وأوضح مايلي:

إن مشكل التشغيل ليس وليد اليوم ولا هو خاص بالجزائر وخاصة بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، فهناك من الدول المتقدمة كإسبانيا التي ارتفعت فيها نسبة البطالة في وقت قصير أخيرا إلى حوالي 20% ووصلت البطالة في فرنسا إلى أكثر من 10% وغيرها من الدول المتقدمة.

ولكل دولة سياستها في التشغيل، لكن الكل يلتقي في أن محاربة البطالة وترقية التشغيل لا تكون إلا من منطلقات تعتمد على المقاربة الاقتصادية، وإن المقاربة الاجتماعية ماهي إلا جسر مرحلي للوصول إلى الحلول الاقتصادية، لكن لا يجب إطلاقا التخلي عنها في مرحلة التحضير والبناء لاقتصاد قوي خارج المحروقات، اقتصاد قادر على إنشاء مناصب شغل بوتيرة سريعة.

والمقاربة الاقتصادية هي دعم الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل، دعم سياسة التكوين المواكب لمتطلبات سوق العمل، تحفيز خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزرع الثقافة المقاولاتية عند الشباب

من خريجي المعاهد الوطنية للتكوين المهني، ثم عقود الإدماج المهني وهي موجهة للشباب الذين توقعوا عن دراستهم عند حدود الطور الثاني من التعليم المتوسط، ثم عقود التكوين للإدماج وهي صيغة موجهة للشباب الذين ليس لهم تأهيل ولا تكوين.

وفي كل الحالات تُمنح الأفضلية للإدماج في القطاع الاقتصادي لأنه هو الأساس الذي نعتد عليه في محاربة البطالة وترقية التشغيل وليس الوظيف العمومي أو الإدارة.

فمنذ الانطلاق في تنفيذ هذا الجهاز وإلى غاية 15 ديسمبر 2009، تم تنصيب 411367 شابا وشابة طالبي عمل عبر كامل التراب الوطني موزعين كما يأتي:

- 130.901 شاب في إطار عقود الإدماج الخاصة بحاملي الشهادات،

- 99.358 شابا في إطار عقود الإدماج المهني،

- 181.108 شبان في إطار عقود التكوين للإدماج.

كما تجدر الإشارة إلى أن 7440 شابا استفادوا من عقد عمل مدعم في فترة قصيرة وهي صيغة جديدة للاستحداث، تتكفل من خلالها ميزانية الدولة بجزء من كلفة أجر الشاب المدمج في حال توظيفه بعقد غير محدد المدة، عقب انتهاء فترة إدماجه المؤقت من قبل المؤسسة المستخدمة ويسري هذا النظام على القطاع الاقتصادي فقط.

أما الشق الثاني من محور ترقية تشغيل الشباب، فهو يعتني بتشجيع روح المبادرة المقاولاتية من خلال أجهزة خلق النشاطات المسيرة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة وقد تم حل الإشكال الذي كان يعيق تمويل مشاريع الشباب من قبل البنوك وذلك برفع رأسمال صندوق ضمان القروض إلى 40 مليار دينار أي الإكراه الذي كان في كثير من الأحيان يجعل البنوك تدعيه في عدم تمويل المشاريع للشباب قد تم حله برفع رأسمال الضمان لهذا الصندوق وبالتالي في حالة وقوع أي إفلاس، فإن الصندوق هو الذي يعرض وبالتالي لا يوجد أي

بما يؤدي إلى موازنة التكوين مع متطلبات سوق العمل، فمهما كان لك من مناصب شغل شاغرة إذا لم يكن من يشغل هذه المناصب متكونا فلا تستطيع أن تدمجه في سوق العمل.

3 - ترقية السياسة المحفزة على خلق مناصب الشغل تجاه المؤسسات الاقتصادية، وتلاحظون ما أدرج في التشريع الوطني من تخفيض للأعباء الجبائية وشبه الجبائية مقابل التشغيل، حيث إن نسبة الاشتراك في الضمان الاجتماعي تخفض من 34.5% إلى 16.5% في بعض المناطق مقابل التشغيل والإعفاء من بعض الضرائب كذلك مقابل التشغيل.

4 - إصلاح وعصرنة تسيير المرفق العمومي للتشغيل كالوكالة الوطنية للتشغيل ومديريات التشغيل للولاية والعملية تسيير بجدية بهدف توسيع الشبكة وعصرنتها.

5 - السرعة في تلبية عروض العمل ودقة الإحصائيات في عالم الشغل، ثم إنشاء هيئة للتقييم والمتابعة والتنسيق.

هناك مشروع مرسوم تنفيذي يناقش على مستوى الأمانة العامة للحكومة حاليا من أجل إنشاء لجنة وطنية تضم أهم القطاعات المعنية لمتابعة وتقييم وتنفيذ مخطط العمل إلى آفاق 2014 في مجال ترقية التشغيل ومحاربة البطالة.

وبالنسبة لترقية التشغيل الذي جاء في سؤال عضو مجلس الأمة المحترم، ففيما يتعلق بمسألة ترقية تشغيل الشباب التي تكتسي طابع الأولوية فإنها تركز على مايلي:

أولا، شق يتعلق بدعم ترقية الشغل بأجر، ثانيا، شق يتعلق بدعم ترقية المبادرة المقاولاتية عند الشباب.

فبالنسبة للشق المتعلق بترقية التشغيل بأجر، فقد أنشئ جهاز المساعدة على الإدماج المهني وانطلق تنفيذه ابتداء من الفاتح جوان 2008 وهو جهاز يختص بإدماج مختلف الشرائح الشبانية في عالم الشغل ويتضمن ثلاث صيغ من عقود الإدماج المؤقت وهي عقود إدماج حاملي الشهادات وهي موجهة لخريجي التعليم العالي والتقنيين السامين

والدور الذي يلعبه هذا الشاب عن طريق هذه المؤسسات المنشأة في هذه الآليات وهي مجسدة وواضحة وواقعية، لا يمكننا في أي حال من الأحوال أن نقول لا توجد نتائج محققة في هذا الإطار، لكن ما يمكن قوله هو ضرورة بذل الجهود أكثر لتقليص البطالة، لكن أن نأتي ونقول لم تتحقق أي نتائج فهذا غير معقول وغير واقعي؛ وأريد أن أفتح قوسا هنا، مليون مسكن في برنامج الرئيس السابق والمستقبلي، هذه الملايين من السكنات التي أنجزت منذ الاستقلال وفي الفترة السابقة مليون مسكن، هل تمت هكذا بعضا سحرية؟ فهي تنشئ مناصب شغل، إن الذين يقومون بإنشاء هذه المساكن هم عمال، بمعنى إنشاء مناصب شغل؛ هذه السود التي تنجز هي من قبل عمال، هذه الشركات الآن التي تنتج يوجد فيها عمال وفتحت فيها مناصب شغل، فمن غير المعقول أن نقول في كل هذه الفترة لم يتحقق ولم تتجسد أشياء واقعية في التشغيل، لأن الإنجازات موجودة واقعية ولا يمكن أن تكون إلا بأيدي العمال، إننا لا نأتي بشيء سحري حيث تصبح العمارة هكذا من اليوم إلى الغد منجزة، فهي تستعمل عمالا وبالتالي تنشئ مناصب شغل.

الفترة التي ذكرتها 1990 - 1999 الكل يعرف كيف كان الاقتصاد الجزائري وأسباب ذلك.

بالفعل كان الاقتصاد يعاني والمعدل السنوي لمناصب الشغل لم يكن يتجاوز 40 ألفا وذلك كما أشرت لعدة أسباب ومعروفة لدى الجميع وواقعية ولا يمكن إنكارها، ولكن منذ 1999 ظهرت مشاريع وحركية اقتصادية ومبالغ تمويل من قبل الدولة، 160 مليار في السابق، 150 مليار في البرنامج المرتقب 2010 - 2014 هل هذا لا يأتي بمناصب شغل؟ لا يمكن أن نقول إن كل هذا لا يأتي بمناصب شغل، من غير المعقول!

وفي الأخير، إن الإصلاحات الجارية في مجال السياحة والفلاحة إلى جانب السياسة المتبعة في مجال الاستثمار وتشجيع الإنتاج الوطني ستمكن من إنشاء مناصب شغل جديدة بلا شك، إلى جانب برنامج فخامة رئيس الجمهورية 2010 - 2014 والذي

شيء مما كان يعيق تمويل هذه المشاريع من قبل البنوك.

كما اتخذ قرار بعدم رفض المشاريع إلا استثناء وفي الحالة الواضحة وضوح الشمس بأن المشروع لا تتوفر فيه شروط قابلية الحياة، أي لا يمكن أن يتم وتكون له قابلية للاستمرار والحياة.

إلى جانب اتخاذ قرارات بإيداع ملفات الشباب، أصحاب المشاريع لدى البنوك من طرف الوكالتين المتخصصةين حيث تضمن هذه الأخيرة متابعتها إلى غاية استكمال الإجراءات تسهيلا للشباب من الإجراءات البيروقراطية التي قد يعانون منها أو تعترضهم على مستوى البنوك وبإشراك الوكالات البنكية أكثر فأكثر في تنفيذ الجهازين بحيث يوجد ممثل للبنوك على مستوى اللجنة التي تدرس هذه الملفات حتى يأخذوا مسؤوليتهم كاملة في دراسة الملفات التي تمول، وبتقليص آجال دراسة ملفات أصحاب المشاريع من طرف البنوك إلى شهرين كحد أقصى، وكانت لهذه القرارات نتائج جد مرضية حيث تشير التقديرات الختامية لسنة 2009 إلى أن حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ستفوق 21.000 مشروع، ستمكن من توفير 58.800 منصب شغل دائم، بينما المشاريع الممولة في إطار جهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ستبلغ 7000 مشروع مع استحداث 17.500 منصب شغل دائم.

ومنذ إنشاء الجهازين المتعلقين بالمساعدة على إنشاء المؤسسات المصغرة من قبل الشباب، فقد تم إنشاء أكثر من 132.800 مؤسسة مكنت من إنشاء أكثر من 368 منصب شغل دائم.

وتجدر الإشارة إلى أن النتائج المحققة خلال سنة 2009 في إطار تطبيق مخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة تفوق بكثير تلك المسجلة سنة 2008 تبعا للإجراءات التي اتخذت والقرارات التي اتخذت في هذا الشأن.

هي نتائج ملموسة وحقيقية وقد تابعتم عن طريق التلفزة وفي حصة الشباب والثقافة المقاولاتية، كيف نجح بعض الشباب في إنشاء مؤسساتهم

دائمة وخارج ريع المحروقات، أي مناصب شغل ينتجها الاستثمار المنتج، لذلك علينا أن نكثف كل الجهود من أجل خلق مناصب عمل دائمة اقتصادية بالدرجة الأولى، لأن المناصب الإدارية أو المناصب التي تحدثها البرامج الكبرى لفخامة رئيس الجمهورية كالسدود أو الطريق السيار شرق، غرب، أو السكن فهي في غالبها أو مجملها مناصب غير منتجة ومناصب عمل مؤقتة.

لذلك نحن مع الوزير في أن نعمل كل الجهود من أجل دعم الاستثمار المنتج وتشجيع الثقافة المقاولاتية ومحاربة البيروقراطية الكبيرة التي يعاني منها الشباب، خاصة في مواجهة الإدارة التي تثقله بالملفات والأوراق.

نحن لا ننكر أن الحكومة تعمل على إيجاد آليات وتسهيل الأمور، لكن مع ذلك نجد أن الشباب يعانون من البنوك ومن كثرة الملفات. مرة أخرى أقول علينا أن نهتم بالثقافة المقاولاتية وبدعم الاستثمار المنتج وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الصالح حرز الله، أسأل السيد الوزير هل لديه ما يضيفه ردا على التعقيب؟

السيد الوزير: ليست لدي إضافة خاصة، لكن ما هو موجود في الاستراتيجية كله معتمد على المقاربة الاقتصادية وقلت بأن المقاربة الاجتماعية هي مؤقتة، لكن لا بد أن تكون في هذه المرحلة لبناء اقتصاد قوي قادر على إنشاء مناصب شغل دائمة. ما يجب توضيحه أننا في مناقشة التشغيل أو البطالة يجب أن نركز على المسببات، فنناقش المسببات ولا نناقش النتائج.

البطالة هي نتائج، فما هي الأسباب؟ هذه الاستراتيجية التي ذكرتها من قبل الحكومة هي الآن تتوجه إلى الحل الموجود في المصدر وهو تقوية الاستثمار المولد لمناصب الشغل؛ والسياسة التي اتخذت في القانون التكميلي الذي صادق عليه البرلمان مشكورا كلها ترمي إلى هذا الهدف وهو تشجيع الاستثمار

سيكون له الأثر الإيجابي على إنشاء مناصب شغل جديدة، بحيث نتقرب حسب معطيات المحافظة الوطنية للتخطيط معدل نمو أثناء هذه الفترة خارج المحروقات يتجاوز 6% وهو معدل نمو يمكننا من تحقيق الهدف المسطر المتمثل في إنشاء ثلاثة ملايين منصب شغل خلال هذه المدة منها 1 مليون وخمسمائة ألف منصب عن طريق آليات التشغيل المختلفة وأشار إلى أنه إلى حد الآن منذ سنة 2009 فإن الوكالة الوطنية للتشغيل وحدها استطاعت أن تنصب في القطاع الاقتصادي 162 ألف شاب وشابة وشكرا على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير على رده المستفيض على سؤال السيد بلعباس بلعباس، الذي ناب عنه السيد حرز الله، ومجددا أحيل الكلمة إلى السيد محمد الصالح حرز الله، إن أراد تعقيبا، تفضل الكلمة لكم.

السيد محمد الصالح حرز الله: شكرا سيدي الرئيس.

بدوري أشكر معالي وزير التشغيل على هذا التحليل المستفيض لواقع التشغيل في الجزائر وعلى الدراسة المقارنة التي قام بها بين فترة التسعينات وما بعدها. أقول إن فترة التسعينات هي مرحلة العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر، فمن الطبيعي أن يعاني الاقتصاد آنذاك ما عانى من تخريب وما عانى من ويلات الإرهاب، كنت أفضل أن تكون المقارنة بفترات أخرى لنتمكن من تجسيد استراتيجية الحكومة الحالية للتشغيل في الجزائر. ومما لاشك فيه أن الحكومة قامت بمجهودات كبيرة في مجال التشغيل وتوفير مناصب العمل لفئة الشباب عماد المستقبل، لكن المتتبع يلاحظ بأن هذه المناصب مصبوغة بالآنية يعني هي مناصب مؤقتة وليست دائمة، وخاصة ما تعلق منها بعقود ما قبل التشغيل أو ما يسمى بعقود الإدماج المؤقت. هذه المناصب هي عبارة عن مسكنات لا تختلف كثيرا عن البطالة المقنعة، نحن نريد مناصب شغل

في الوطن، لأنني لا أستطيع أن أبقى أستورد أشياء وأنشئ مناصب شغل في الخارج فلا بد أن أغير من سياستي لأستثمر في البلد حتى أنشئ مناصب شغل في الوطن، وهذا ما نقوم به إذ تجسد في قانون المالية التكميلي، وقانون المالية الذي سبق أن صادق عليه البرلمان.

إذن لا بد أن نتجه كلنا إلى مصدر المرض وسببه، لا أن نناقش النتيجة، كلنا يعرف أن البطالة تمس الشباب؛ وما يقال عن الآليات، أقول لقد ذكرنا الآليات الحقيقية وهي الاستثمار وتشجيع الإنتاج الوطني المولد لمناصب الشغل وليس النتيجة وهنا لا بد أن نفتح النقاش حول الموضوع، مصدره وأسبابه. هذا ما أردت أن أقوله وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، لم يبق لي - وقد أنهينا سماع مختلف الأسئلة الشفوية التي طرحت وأجوبة السادة الوزراء المستفيضة الخاصة بها - إلا أن أشكر السادة أعضاء المجلس والسيدة والسادة أعضاء الحكومة، شكرا للجميع، كل عام وأنتم بخير والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الثامنة والخمسين صباحا**

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 09 صفر 1431

الموافق 24 جانفي 2010

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587